

استحلال الحرام وتحرير الحلال بسلطان الرضا

دراسة عقديّة فقهية

د/ علي عبد القادر عثمان رمضان (*)

• المقدمة:

الحمد لله وكفي، وصلاةً وسلاماً عن النبي المصطفى، وأشهد أن لا إله إلا الله واهب النعم يحل الطيبات، ويحرم الخبائث، وينعم بفضل علي من يشاء من عباده، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله وصفه من خلقه وحبيبه، أرسله ربه ليؤمن به الناس، ووصفه بأنه هادٍ ومبشّرٌ ونذيرٌ، وأنه النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته وأمر باتباعه، ومدح عباده اتباعوه فقال (ﷺ) فيهم: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوزًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ يُأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ۙ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (١٧٧) الأعراف

وبعد،،،

فإن الله قد أتم شرعة الإسلام، وأكملها لتكون صالحة للناس علي اختلاف بيئاتهم وأحوالهم وأزمنتهم، وأحكم شرعتها فليس ينزل بأحد من الناس نازلة إلا وفي كتاب الله سبيل الهدي فيها، فضمّنها (ﷺ) مبادئ صلاحها لهذا، وشرع مبدأ الاجتهاد، وحرس اجتهاد نبيه، فما تركه الوحي بغير تعديل أو تبديل فقد أقره، وما لم فقد علمنا ما ارتضاه من الأمر فيه، ولم يأذن لبشر أن يحل ويحرم، ولا أن يستحل ما حرّم (ﷺ) ووصفه النبي (ﷺ)

(*) مدرس الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم، وبكلية الشريعة - جامعة أم القرى.

- ۱۷۸ -

حَرَّمَ اللَّهُ فِعْلُوهَا مَا حَرَّمَ اللَّهُ زَيْنَ لَهُمْ سَوْءُ أَعْمَالِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿٣٧﴾ التوبة وذلك لأن فاعليه أدخلوا أنفسهم في دائرة لا يحق لبشر أن يدخل نفسه فيها، لأنها حق خالص للإله الواحد (ﷻ) وعليه فقد استقر عندي ما استقر عند من سبق ممن صحت عقيدتهم، أنه لا سلطان لشيء سوي الوحي في التحليل والتحريم كما استقر كذلك أن سلطان العقد، والصلح، والشرط واليمين والنذر، والصلح وغيرها قاصر أن يجعل الحلال حراماً أو الحرام حلالاً.

ولتأتي هذه الدراسة محققة لهدفها وسببها المقصودين منها رأيت أن يأتي في:

مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة

المبحث الأول: الاستحلال والتحريم

- المقصود لغة.
- المقصود شرعاً.
- سلطان التحليل والتحريم للشرع.
- لحوق الحكم.
- حكم التحليل والتحريم.
- حلال طيب وحرام خبيث.

المبحث الثاني: الرضا

- لا سلطان للعقد في التحليل والتحريم.
- لا سلطان للشرط في التحليل والتحريم.

المبحث الثالث: تطبيقات.

• لا سلطان للصالح في التحليل والتحريم.

• لا سلطان للحكم في التحليل والتحريم.

• لا سلطان للأيمان والنزور في التحليل والتحريم.

ثم كانت خاتمة لهذه الدراسة حاولت فيها أن أبين عن أهم ما خرجت به من دراسة هذه المسألة، ثم كان ثبت بالمصادر والمراجع التي استعنت بها في بحثي هذا، ثم جاء فهرس للموضوعات التي درست.

وقد جعلت درسي لهذه المسائل ردًا علي الزعم القائل إن الشريعة قد مكنت ناسًا بسلطان أمور شرعها كالعقد، والشرط وغيرهما أن يتجاوزوا سلطانها بسلطانها، فأردت أن تأتي الدراسة عملية في الرد علي هذا وإبطاله. كما أردت أن يصبح جليًا عندنا بل مسلمًا لدينا أن الشقاق واللجج والاختلاف مرده عدم درس المسائل، والاعتماد علي اتضاح الأمور من وجهة نظر الزاعمين، ولو فكر هؤلاء لاتهموا زعمهم.

ولم أجعل الاستيعاب في المسائل همي بقدر ما جعلت ذلك الهم في استجلاء أساس الدراسة وهو التسليم بأن الحلال والحرام لا مصدر لهما إلا الوحي، فكننت أعمد إلي ذلك دون إسهاب أو تفريع.

وقد عمدت إلي أقوال العلماء في تأييد فكرة البحث الأساس، وعزوت إليهم أقوالهم، وكنت اكتفي بقولة أحدهم خاصة عند تعدد الأقوال في المسألة الواحدة، واستشهدت بآي القرآن معزوة إلي سورها، وأحاديث النبي (ﷺ) وقد خرجتها.

فالله أسأل أن يفتح علينا بفضله فتوح العارفين

• المبحث الأول: الاستحلال والتحريم

المقصود لغة:

الاستحلال^(١) مصدر من الفعل السداسي (استحل)، وهو أن يجعل الحرام حلالاً، فمن استحل الخمر رآها حلالاً، ومن ألد في مكة الحرام فقد استحل حرمتها وانتهكها.

واستحل الشيء عدّه حلالاً، والتحليل ضد التحريم، وقد حلّله تحليلاً وبمعناه جاء الخبر (من باع الخمر فليشقص الخنازير)^(٢).

والمعني أن من استحل بيع الخمر، فليستحل ذبح الخنازير وبيع لحومها وأكلها، فإنهما في التحريم سواء.

والتحريم^(٣): من الفعل المضعف حرم أي حظر ومنع، وهو جعل الشيء محرماً ممنوعاً.

والتحريم ضد التحليل، والتحريم يأتي بمعنى الإحرام، والاستثناء منه إياحة كقوله بعد ذكر ما حرم مستثنياً ﴿لَا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِفَنِيهِمْ وَإِنَّا لَصَدِيقُونَ﴾ (١٦) الأنعام.

ويقال: فلان لا يحلّ ولا يحرم إذا كان لا يمتنع عن فعل الحرام، ولا تقف عند ما أبيح له.

فالاستحلال والتحريم يدور معناهما علي إرادة تغيير حكم الشيء مما وضع عليه في الشرع إلي ما يريده الفاعل بهوي نفسه ورضاها، فيستحل أن يفعل ما نهى عنه، ويمتنع عن فعل ما أبيح له فعله تدبينا في الفعل والامتناع.

أما المقصود بهما شرعاً فكالآتي:

الاستحلال: اعتبار الشيء الحرام حلالاً، وهو مختلف في حكمه من مستحل للحرام وهو يعلم، ومن مستحلّ مشتبّه أو مجتهد في استحلاله للحرام، وكذلك مختلف فيه بين مستحل الحرام البين، أو مستحل الحرام المشتبّه فيه.

فالاستحلال: استئزال الشيء المحرم محل الحلال^(٤).

والتحريم: اعتبار الشيء الحلال حراماً، وهو لا يختلف عن الاستحلال في الحكم خاصة لو ارتبط الأمر بالاعتقاد.

وقد يطلق الاستحلال علي اتخاذ الشيء حلالاً كاستحلال الفروج بالنكاح، واستحلال اللحوم بالذبح، وقد يكون واجباً إذ اتخذ معني جعل الشخص في حل كاستحلال المغتاب والاستحلال للمغصوب منه.

وقد يكون الاستحلال كفراً، وذلك متي اعتقد المستحل أن المحرم المعلوم التحريم حلال، وبذلك يُعلم أن الفقهاء كانوا يستعملون الكلمتين بالمعني اللغوي لهما.

فالحلال والاستحلال، والحرام والتحريم يتميز معناها بتأثير الاعتقاد، ففرق بين الذنب يرتكبه المسلم، وبين ذات الذنب يستحله المسلم، فبالاستحلال يصير المستحل كافراً بينما فعل الذنب بغير استحلال يجعل الفاعل عاصياً فقط، وليس كافراً مهما كانت عظمة هذا الذنب.

يقول ابن تيمية - رحمه الله - : (اتفق الصحابة مثل عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وغيرهما علي أنهم "شاربي الخمر" إن أقرؤا بالتحريم جلدوا، وإن أصرؤا علي الاستحلال قتلوا)^(٥).

وليس يخفي علي مسلم أن الجلد - باختلاف الرأي فيه - عقوبة علي

وقوله (ﷺ): ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَٰؤُلَاءِ الْأَنَاصِيرِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَيْهِ أَنْزَوْجِنَا وَلَٰئِنْ يَكُنْ مَوْتٌ فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفُهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ۝١٣﴾ (الأنعام).

فالحلال ما أحله الله (ﷺ) في كتابه، أو جاء حله علي لسان رسوله (ﷺ) فقد أوتي الكتاب ومثله معه، ومثله يقال: إن الحرام ما حرمه الله في كتابه أو علي لسان نبيه (ﷺ).

ومؤدي ذلك أنه لا مجال للعقل فيه، فلا يقاس علي الحلال أو الحرام يقول الشعبي: (إذا أخذتم بالقياس أحللتهم الحرام، وحرمتهم الحلال) (٨).

ويقول ابن تيمية: (ويروون عن أبي حنيفة أنه قال لا تأخذوا بمقاييس زفر، فإنكم إذا أخذتم بمقاييس زفر حرمتهم الحلال، وحللتهم للحرام، وكان يقول: من القياس قياس أقبح من البول في المسجد) (٩).

فالحلال والحرام تشريع تنزل به نص القرآن، أو وحي الله تعالى لنبيه (ﷺ) وعليه سمي القرآن فرقاناً، فبهدية تقرر عند الناس التفريق بين الحلال والحرام، يقول البغوي (وسمي للكتاب فرقاناً، لأنه يفرق بين الحلال والحرام، وآياته بينات لذلك) (١٠).

واعتبر ابن كثير الحلال والحرام (١١) تفسيراً لقوله تعالى ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ۝١٣﴾ (الرعد).

واعتبر ابن جرير الطبري أن التفريق بين الحلال والحرام تفسيراً (١٢) لقوله (ﷺ): ﴿وَيَبَيِّنُ مِنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ ۝١٣﴾ (البقرة، والسابق يؤكد أنه لا يؤخذ الحلال والحرام إلا من الوحي سواء كان قرآناً أم سنة).

يقول الزجاج: (فليس لأحد أن يحرم ما أحل الله ولم يجعل لنبيه ﷺ) أن يحرم إلا ما حرم الله عليه^(١٣).

وما قد يسند من ذلك لأحد من الصحابة (رضي الله عنه) فهو نقلٌ منهم عنه^(١٤) ﷺ فقط كانوا يخرجون أن يقولوا علي الله بغير علم أو يقولوا ما ليس حقاً^(١٥).

وفتاوي الصحابة في الحلال والحرام من هذا القبيل، فقد اعتبر الصحابة قول عائشة (رضي الله عنها) (يحل له كل شيء إلا الجماع)^(١٦)

وقد أخرج البخاري من حديث عائشة (رضي الله عنها) أيضاً (إنما نزل أول ما نزل سور من المفصل فيها ذكر الجنة والنار، حتي إذا تاب الناس إلي الإسلام نزل الحلال والحرام، ولو نزل أول شيء لا تشربوا الخمر لقالوا: لا ندع الخمر أبداً، ولو نزل لا تزنوا لقالوا: لا ندع الزنا أبداً)^(١٧).

فالمسلمون لم يبنوا أحكامهم إلا علي أساس الكتاب والسنة، وكانوا يتشددون في الأسانيد خاصة إذا ارتبط الأمر بالحلال والحرام، وإن تخففوا ففي غير هذا الباب.

وقد جاء أنهم ما كانوا يحكمون علي الراوي في التفسير بأنه ضعيف لكونه محكوماً عليه بذلك في باب الحلال والحرام، ولليل ذلك وجود أصحاب روايات في التفسير وغيره، وقد حكم عليهم بالضعف في أحاديث الأحكام.

وكما كان السابقون يتشددون في الحكم علي الرواة في الباب، فإنهم لا يقبلون القول في المجال إلا من الشارع، فليس في الإسلام سلطة الأمر والنهي إلا من الشارع، وقد أخرج الترمذي من حديث عدي ابن حاتم الطائي قال: (أتيت النبي ﷺ) وفي عنقي صليب من ذهب، فقال: ما هذا يا عدي؟

اطرح عنك هذا الوثن وقرأ الآية^(١٨)، ثم قال: أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه، وإذا حرموا عليهم شيئاً حرموه^(١٩).

فحق التحليل والتحرير أي حق التشريع خالص للوحي بنوعيه، بسبل جعل الوحي في ذلك يحرس اجتهاد من ينزل عليه، ولو خالف اجتهاده الأولي عدله الوحي له، فلما امتنع عن الانتفاع بالمباح لتطبيب خواطر أزواجه الطاهرات، فجاء امتناعه علي هيئة التحريم لم يسكت الوحي بل نزل بالتعديل فجاء قوله (ﷺ) ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَيَّنَ لَكَ مَرْغَبُكَ وَأَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ رَجِيمٌ﴾ التحريم.

فالسultan في التحليل والتحرير للوحي وحده ليس لغيره، ومن يحلل أو يحرم من غير دليل من كتاب أو سنة فقد جعل نفسه لله تعالى ندا، وكذلك من أطاعه فيه، فمن أطاع مخلوقاً في التحليل والتحرير فقد اتخذها إلهاً يقول الله (ﷻ) ﴿وَلَا تَقْعُوبُوا أَلْفَاظَ مَا تَلْتَمِذُونَ﴾ الأنعام.

وقد كانوا يجادلونهم ويقولون لهم: كيف تأكلون ما قتلتم؟ ولا تأكلون ما قتل لكم ربكم في شأن الميتة؟

الحكم والطاعة فيه:

فالتشريع (التحليل والتحرير خاصة) من خصائص الله (ﷻ) وذلك حق خالص له (ﷻ) لا شريك له فيه، فمن شرع من دون الله، أو ألزم الناس بغير شرع فقد نازع فيما اختص به، وهو بمنازعته هذا مشرك بالله (ﷻ) ويلزم هذا الحكم من أطاعه فيما صنع.

فالطاعة في هذا المجال شرك مُحرم مؤثِم، وليست أمراً ممدوحاً حتي ولو كان المطاع أميراً، أو حاكماً، أو عالماً.

والحكم في الأرض ينبغي أن يكون تابعاً للتحليل والتحريم، والكل لله (ﷺ) فكما لا يستحل أحد محرماً شرعياً، فكذلك لا ينبغي أن يستحل أن يحكم بغير ما أنزل الله (ﷺ).

ففي الكتاب (ﷺ) ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (١٦) يوسف، ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ (٢٧) يوسف

وفيه قوله تعالى ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (٥٠) المائدة.

وفيه قوله - تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (٤٤) المائدة.

فالحكم لله - تعالى - كله سواء كان قدرياً أم شرعياً، يقول سبحانه ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ (١١) الشورى والآية نص في اعتبار المخلوقين الذين يشرعون شركاء الله (ﷺ) فليس لأحد كائناً من كان أن يشرع من لدن رأسه ولا أن يحكم إلا بما يأذن به الشارع.

يقول القرطبي: (وما لم يحرمه الله فليس لأحد أن يحرمه، ولا أن يصير بتحريمه حراماً، ولم يثبت عن رسول الله (ﷺ) أنه قال لما أحله الله: هو علي حرام. وإنما امتنع من مارية ليمين) (٢٠).

وإذا لم يثبت هذا عن رسول الله (ﷺ) فنفي ثبوته عن هو دونه أولى من ولي أمر، أو حاكم، أو غير ذلك.

يقول عبد القادر عوده: (ولا يملك ولي الأمر أن يحل ما حرمه الله ﷻ) أو يبيح ما لم يبيحه الله، فإذا فعل فعمله باطل، ولا أثر له^(٢١).

فمن أباح يملك أن يحرم، ومن حرم يملك أن يبيح، وسبحانه رضي أن يكون هو الفاعل لهذا بغير شريك، يقول النبي (ﷺ) (إن الله هو القابض الباسط المسعر)^(٢٢).

يقول عبد القادر عوده: (فليس لولي أمر أن يبيح ما قد حرمت الشريعة، فهو لم يحرمها حتى يبيحها، ولم تعطه الشريعة إلا حق العفو عن الجريمة أو العقوبة، ولا يعفو قبل وقوع الجرائم، لأن ذلك تحليل لها لا يملكه)^(٢٣).

ويقول ابن حزم: (واتباع من دون النبي (ﷺ) في التحليل والتحريم عبادة، وكل من قلد مفتياً يخطئ ويصيب فلا بد له من أن يستحل حراماً أو يحرم حلالاً، وبرهان ذلك تحريم بعضهم ما يحله سائرهم، ولا بد أن أحدهم مخطئ)^(٢٤).

وإذا خطأ أو تورط وفعل، فليس حكمه محلاً ما كان حراماً، أو محرماً ما كان حلالاً، يقول ابن قدامة: (وحكم الحاكم لا يزيل الشيء عن صفته في قول جمهور العلماء، منهم مالك، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وداد، ومحمد بن الحسن، وقال أبو حنيفة إذا حكم الحاكم بعقد، أو فسخ، أو طلاق، نفذ حكمه ظاهراً وباطناً)^(٢٥).

ويقول: (ولأنه حكم بشهادة زور، فلا يحل له ما كان محرماً عليه كالمال المطلق)^(٢٦).

وللخلاف ثمرته بحيث لو استشهدت امرأة شاهدي زور بين يدي قاض، فحكم لها بشهادتهما بطلاق أو نكاح، ولأن ذلك قد يحرم الحلال علي

صاحبه، وقد يُحل الحرام، كما إنه قد يفضي إلي أن المرأة تجمع بين اثنين علي حسب الظاهر والباطن^(٢٧).

وبهذا يكون الإسلام قد أغلق هذا الباب في وجه كل وجعله خالصاً لله (ﷻ).

ولذلك هدفه الذي لا يخفي، فلو ترك لأحد أن يحل أو يحرم لأهل لنفسه ما لا يحل لغيره إرضاءً لهوي في نفسه، وفعل الواحد مع نفسه تفعله الجماعات فهي أعداد أفراد.

يقول السمرقندي: (كانت اليهود يقولون: ليس علينا في مال العرب مأثم، ويقول من لم يكن علي ديننا، فماله لنا حلال بمنزلة مذهب الخوارج أنهم يستحلون مال من كان علي خلاف مذهبهم)^(٢٨).

وقد جاء في بعض أوجه التفسير لاعتداء جماعة من بني إسرائيل أنه استحلال الحيتان بعد أن كانت محرمة في سبتهم^(٢٩).

فبرد الأمر لله - تعالى - وحده يختفي الغرض، والميل، والهوى فهو سبحانه يحل ما يشاء، ويحرم ما يشاء بغير غرض، ولا معقب.

يقول الطبري: (أحل الله للكنز لمن كان قبلنا، وحرمه علينا فإله يحل من أمره ما يشاء، ويحرم، ويحل لأمة ويحرم علي أخرى....)^(٣٠).

حكم التعليل والتحريم:

وليس لأحد أن يقول في شيء حلال وحرام إلا من جهة العلم، وجهة العلم في تحديد ذلك نص الكتاب والسنة أو الإجماع أو القياس علي هذه الأصول.

وحكم معرفة الحلال والحرام فرض علي الكفاية يلزم علماء الأمة ولا يلزم العامة فيها.

وتقتضي معرفة الحلال والحرام معرفة اختلاف ذلك بين الشرائع فلا مانع شرعاً أو عقلاً أن تختلف شرائع الأنبياء فيه وقد جاء بذلك القرآن: ﴿لِكُلِّ جَمَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمَنْهَاجًا ٤٨﴾ المائدة.

فشريعتنا تختلف عن شريعة آدم في حكم تزوج الإنسان بأخته التي لم تشركه في البطن، وتختلف عن شريعة يعقوب التي يجوز فيها الجمع بين الأختين، وهكذا.

وكل مؤمن يعلم أنه مكلف، وهذا العلم يلزمه أن يكون المكلف عالماً بالحلال حتى يأتيه، وعالماً بالحرام حتى يجتنبه، وإلا لا يُعَدَّ مستبرئاً لدينه. وليس ينكر أحد أن الحرام لا يصير حلالاً بتغيير اسمه، فليس يقر في عقل أن الملح يصير حلوًا بتسميته (سكرًا).

كما لا ينكر أحد خطأ القول: إن الحلال قد يكون حراماً بتغيير اسمه، وهذا يؤدي إلي أن الحلال أو الحرام لا يتغيران باختلاط كل منهما بالآخر: "سئل النخعي عن رجل يأتيه المال من الحلال والحرام فقال: لا يحرم عليه إلا الحرام بعينه" (٣١).

وهذا ما تؤيده الأئمة، فقد جاء نم اليهود في القرآن بأنهم آكلون للسحت، وأنهم مستحلون للربا، ومع ذلك فقد كان النبي (ﷺ) يرهن درعه عندهم.

وتابع لهذا السابق أن يُعلم أن دائرة الحلال متسعة فالأصل المباح، بينما دائرة الحرام ضيقة محصورة.

وليس يخفي أن التحريم لا يتعلق بذات الدرهم أو الدينار، وإنما يتعلق بجهة الكسب.

وأمر التحليل والتحريم - كما سبق وفصلت - شرعي إلهي ليس من مدركات العقول ولا من مهام المخلوقين.

يقول الشاطبي: (.... وإلا فلو كان التشريع من مدركات الخلق لم تنزل الشرائع، ولم يبق الخلاف بين الناس، ولا احتيج إلي بعث الرسل عليهم السلام)^(٣٢).

فدور العقل كاشف عن الحكم الشرعي، وليس خالفاً له، وكما يكشف الحكم يعرف علته، والحكمة من الأمر به، وفي هذا تكليف بما يطاق.

ارتباط الاستحلال والتحريم بالاعتقاد، وأثر ذلك في الحكم:

سبق أن أشرت علي صفحات هذه الدراسة أن فرقاً بين تعاطي المعصية، وبين استحلالها.

فمتعاطي المعصية إذا غلبته نفسه بغير استحلال عاص يعاقب علي معصيته أيّاً كانت، فلازال العاصي مسلماً ولو بلغت معصيته موجب الحد، فالمعلوم أن الصلاة علي الميت لا تجب إلا علي من مات مسلماً، وإذا ثبت أن النبي (ﷺ) صلي علي من أقيم عليها حد الزنا فإن فعله هذا يكون دليلاً علي أنها لا زالت مسلمة رغم عظم الكبيرة التي فعلت^(٣٣)، أما من يتعاطي المعصية، ويرى أنها حلال لا بأس به، وربما أمر غيره بتعاطيها، فهذا كافر باستحلاله لا بفعله.

فكل معصية تفعل شهوة وغلبة للهوى بغير استحلال لا تخرج صاحبها عن الإسلام وإن كانت كبيرة، وأما الاستحلال للفعل فهو مخرج عن الملة، ومرد التفريق بين الحاليين الاعتقاد.

ففرق كبير يجب مراعاته بين فعل الحرام مع اعتقاد حله، وبين فعله مع

اعتقاد حرمة، فاعتقاد الحل مكفر ولو لم يفعل المعتقد بينما الفعل مع اعتقاد عدم الحل معصية فقط، لا يحكم معه بكفر الفاعل، يقول شيخ الإسلام: (هذا له حكم أمثاله من أهل الذنوب لأنه ما حرم الحلال، ولا أحل الحرام، وإنما فعل الحرام من جهة العصيان، وجعل الحلال حراماً من جهة العصيان لا من جهة تبديل الدين)^(٣٤).

ويقول ابن حزم: (فمن أحل ما حرم الله - تعالى - وهو عالم بأنه - تعالى - حرمه، فهو كافر بذلك الفعل نفسه، وكل من حرم ما أحل الله - تعالى - فقد أحل ما حرمه (ﷺ) لأنه - تعالى - حرم علي الناس أن يحرّموا ما أحل)^(٣٥).

وقد زاد ابن حزم في قوله السابق عن مؤيدي قول شيخ الإسلام أن الكفر لا يوصف به من استحل الحرام فقط، بل هو لا حق بمن حرم الحلال كذلك، وليس يخفي علي أحد من المسلمين أن من استحل محرماً بالإجماع فقد كفر لحديث معاوية بن قرة أن رسول الله (ﷺ) أرسل أباه (قرة) ليقتل رجلاً عرس بامرأة أبيه^(٣٦).

وبهذا يثبت أن إنكار آية أو ردها أو شيئاً من أفعال الرسول (ﷺ) فهو كافر، يقول شيخ الإسلام: (ومن خالف ما ثبت بالكتاب والسنة فإنه يكون إما كافراً، وإما فاسقاً وإما عاصياً إلا أن يكون مؤمناً مجتهداً مخطئاً فيثاب علي اجتهاده ويغفر له خطؤه، وكذلك إن كان لم يبلغه العلم الذي تقوم عليه به الحجة)^(٣٧).

فالاستحلال بغير تأويل مكفر، أما الاستحلال بالتأويل فليس بمكفر، فالخوارج ليسوا كفاراً في رأي جمهور العلماء مع إنهم كانوا يعتقدون كفر

كثير من الصحابة أو التابعين، وقد كانوا يستحلون دماءهم وأموالهم بهذا التأويل، ولا يعتبر المتأول مرتدًا^(٣٨)، وبعد فالمؤمن من يعتقد أن الحلال ما أحل الله - تعالى - وأن الحرام ما حرم الله - تعالى - وذلك مرتبط بإرادته - تعالى - وذلك مطرد ماضٍ حتى فيما لا يعلم المعتقد له حكمة للتحريم، فسبحان الله يريد ما يقع في ملكه وإن لم يرضه كله، فهو سبحانه يريد الإيمان ويرضاه لكنه لا يرضي الكفر، وقد وجد الكفر بإرادة منه - تعالى - بغير رضا يقول ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ۖ﴾ الزمر.

وبعد ذلك يعرف المؤمن أن الحلال والحرام مرتبط بالأمر والنهي، ولا ارتباط له برضا أو غيره، يقول البقاعي: (يعرف بذلك أن العبرة في الحلال والحرام بأمره ونهيه لا بإرادته)^(٣٩).

فإنه - تعالى - هو الذي يشرع الحلال والحرام، وهذا فرع عن وحدانيته - تعالى - فالذي يخلق ويرزق ينبغي أن يكون هو الذي يحل ويحرم، وبهذا يرتبط التشريع بالعقيدة^(٤٠).

يقول سيد قطب: (فالذين آمنوا يقتضيه عقْد الإيمان أن يتلقوا التحريم والتحليل من الله وحده، ولا يتلقوا في هذا شيئاً من غيره سبحانه)^(٤١).

فلا تحليل ولا تحريم إلا من جهة الإله، ولا طاعة لأحد في الأمرين إلا لله، وإلا عد المطيع مشركاً بالله - تعالى، وعد الأمر نداءً له.

يقول القرآن: ﴿اتَّخَذُوا أَعْبَادَهُمْ وَرَبَّهُمْ أَزْكَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمُّرُوا إِلَّا لِعِبَادَتِهَا وَحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۚ﴾ التوبة.

فالآية صيرت الأحيار والرهبان بأمرهم ونهيهم أرباباً، وصيرت من أطاعهم مشركين، فصحة الاعتقاد ترتبط بالباب إيماناً وعملاً بغير تبديل لحكم أو اتباع لمضل.

حلال طيب وحرام خبيث:

الحلال والحرام حكمان شرعيان، جاء في الأصول أنهما تابعان للأمر والنهي، وهما ليسا سواء، فالحلال مأمور به، بينما الحرام منهي عنه، ولا يأمر الشارع إلا بالطيب، ولا ينهي إلا عن الخبيث. يقول البقاعي: (فعرفت بذلك أن العبر في الحلال والحرام بأمره ونهيه....)^(٤٢).

والقرآن ينفي استواءهما ففيه: ﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ﴾ (المائدة) يقول البسمرقندي عند تعرضه لتفسير هذه الآية (لا يستوي الحلال والحرام.....)^(٤٣)، وكثرة الحرام ليست بالأمر المعجب حيث تنزل الآية مع إعجاب المسلمين بمال شرح ابن ضبيعة حجاج اليمامة.

واعتقاد التسوية بينهما شيء لا يصح ديناً يقول الجويني (وإثبات التخيير، واعتقاد التسوية بين التحليل والتحرير أمر يناقض وضع الشريعة علي القطع، وهذا معلوم علي الضرورة)^(٤٤)، وما دام ليسا سواء فلا بد أن يعلم أن الحلال طيب كله وأن الحرام خبيث كله يقول الغزالي: (اعلم أن الحرام كله خبيث لكن بعضه أخبث من بعض، والحلال كله طيب ولكن بعضه أطيب من بعض)^(٤٥).

وربما ارتبط الطيب بالحلال قبل إحلاله، والخبيث بالحرام قبل تحريمه، وقد يفهم ذلك من قوله (ﷺ): ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ

الْخَبِيثَ ﴿١٧٧﴾ الأعراف، يقول ابن قيم الجوزية: (فهذا صريح في أن الحلال كان طيباً قبل حلة، وأن الحرام كان خبيثاً قبل تحريمه، ولم يستفد طيب هذا وخبيث هذا من نفس الحل والتحريم) (٤٦).

ولابد أن يكون هناك فرق واضحاً بين الاستطابة الناتجة عن تحليل الشرع والاستطابة الناتجة عن هوى النفوس، وكذلك الفرق بين الاستحباب شرعاً وطبيعاً.

فالخبيث ما استخبثه الشرع وإن استطابته النفس لأن نفوس العصاة تشتهي المحرم وإلا لم تفعله، ولقد فرقت شريعة الإسلام في الإلزام لأتباعها بين المستخبث والمستطاب فألزمتهم أن يستخبثوا ما استخبثت لكنها لم تلزمهم أن يستطيبوا ما استطابت هوى لا شرعاً، فليس أحدٌ يقول بتحريم أن يعاف الإنسان الحلال، ولكن الكل يقول بحرمة أن يستطيب الإنسان الحرام ولو بهواه.

فالخمر خبيث حرام يجب استقذارها وإن شربها ناس، والضبّ حلال طيب، ولا تجب استطابته، وقد عافه رسول الله (ﷺ) فاستطابة الحرام تحليله وهذا غير جائز (٤٧).

يقول الشافعي: (وليس يحل بالحاجة محرم إلا في الضرورات من خوف تلف النفس، فأما غير ذلك فلا يحل حاجة فيه فالحاجة فيه وغير الحاجة سواء.....) (٤٨).

فميزان الاستطابة والاستخبث شرعي لا نفسي أو بشري، وهو وإن كان الطيب والخبيث وصفاً للمحلل والمحرم شرعاً غير أن إطلاق الحكم في ذلك لله رب العالمين خاصة فيما لا يستطيع المكلف أن يتعرف علي علة التحريم أو حكمته.

فالشرع حرم ذبيحة المشرک فاستخبثها بذلك التحريم، ولو زكّي المسلم أو الكتابي ذات البهيمة التي كان المشرک ذبحها لاستطابها الشرع وأحلها للمتعبدين، فكما يقول الرازي: (والتحليل والتحريم ليسا بصفات للمحلات ولا المحرمات، وإنما هي عبارة عن قول الشارع فيما شرع) (٤٩).

وهذا يبرر الخلاف الذي كان بين مالك والشافعي حيث يرى الشافعي خلافاً لمالك أن التحليل والتحريم في المأكّل والمشارب مرتبط بالاستطابة والاستخبات خاصة من العرب الذين نزلت فيهم الرسالة، وأما الإمام مالك فيري أن كل حيوان حلال إلا ما ورد نص بتحريمه، ولو كانت النفوس تستخبثها كحشرات الأرض، والديدان، والهوام، وبغاث الطير، وجوارحها، والكلب (٥٠).

والأصل الذي اعتمد عليه الإمام مالك هو قوله (ﷺ) ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١٥٥) الأنعام

فما حرمه الشرع خبيث ولو ظنه الناس طيباً، وما أحله الشرع طيب ولو ظنه الناس خبيثاً، فمالك يري حل الديدان، وحشرات الأرض والهوام ولا يستطيعها صاحب فطرة سليمة، لكنها طيبة ما لم يثبت الدليل المحرم، وكونها طيبة بهذا الشرط لا يناقض القول بعدم استطابتها من أصحاب الفطر السليمة لأن فرقاً يجب أن يكون واضحاً بين الاستطابة الشرعية والاستطابة النفسية التي قد تعاف الحلال كما سبق وذكر.

وهذا يؤكد ما قاله الجويني: (التحليل والتحريم لا يتعلقان بالأعيان، وإنما

يتعلقان بأفعال المكلفين، فالمحرم فعل المكلف في العين^(٥١)، وبذلك يثبت أن العين الواحدة لا تحل ولا تحرم بذاتها وإنما حلها وحرمتها مرتبطان بالحكم علي فعل المكلف فيها.

وهذا ما أبان عنه أهل العلم في تفسيرهم ارتباط التحليل والتحريم بالأعيان فقد جاء: (فليس في المقدور أن نعلق التحريم بالأعيان المذكورة)^(٥٢)، فأوجب ذلك أن يكون التحريم متعلقاً بفعل من الأفعال التي تتصل بهذه الأعيان، وذلك كتحريم الاستمتاع بالمحرمات في النكاح، وتحريم الأكل في المحرمات في الأطعمة^(٥٣).

وإذا حُرِّم الشيء شرعاً فقد وجب علي الناس السمع والطاعة سواء علموا سبب التحريم أم لم يعلموا، وإنما وجب عليهم أن يردوا العلم لله فيما لم يققوا فيه علي سر، وليس لهم أن يطالبوا بالتخير بين حلال وحرام فليس يستوي الخبيث والطيب، يقول الجويني: (من المستحيل التخيير بين التحليل والتحريم.... وكذلك لا يتصور التخيير بين محرمين)^(٥٤).

فإذا تردد الأمر عند الناس بين التحليل والتحريم، فالأخذ بالقول المحرم أولي؛ احتياطاً للحرمة فالمأثم ثم لا حق بمرتكب المحرم ولا مأثم في ترك المباح - كما مضى - أما إذا تعارض دليل الحل والحرمة فإنهما يتدافعان، وعندها يجب العمل بالأصل.

ولا يخفي علي المتمرس أن الشرع - كما قعد الفقهاء - وبرهنوا عليه قد جعل الإباحة هي الأصل^(٥٥).

ولا يخفي علي المتمرس أن الشرع - كما قعد الفقهاء - وبرهنوا عليه قد جعل الإباحة هي الأصل^(٥٦)، ولم يجعل التحريم هو الأصل إلا في

الأبضاع وهذا أقرب للاحتياط، وأولي^(٥٧)؛ لأن هذه الحال لا يصلح فيها أرش أو عوض، فلا يحرم شيء غيرها إلا إذا تيقنا أنه حرام، بينما لا يحل بضع إلا إذا تيقنا من دليل الحل، والفرق لا يخفي.

يقول الكاساني: (فالأصل في الأبضاع والنفوس هو الحرمة، والإباحة تثبت بهذا الشرط، فعند عدم الشرط تبقى الحرمة علي الأصل)^(٥٨).

ويقول النووي: (فمن ورث مالا، ولم يعلم من أين كسبه مورثه أمن حلال أم من حرام، ولم تكن علامة فهو حلال بإجماع العلماء فإن علم أن فيه حراما، وشك في قدره أخرج قدر الحرام بالاجتهاد)^(٥٩)..

وهذان القولان السابقان فيهما التفريق:

والتحليل والتحریم مرتبطان بالمصلحة والمفسدة، فالأمر حلال ما غلبت مصلحته علي مفسدته، وهو حرام غير مشروع متي غلبت مفسدته علي مصلحته^(٦٠).

وليس يفيد طريق لتحليل ما علم أنه حرام، أو غلب ذاك علي الظن، فنكاح المرأة المتزوجة حرام، ولا يحلّه تمام أركان العقد عليها، وعليه فإن النذر أو القسم أو الصلح أو غيرها لا يجعل الحرام حلالا كما لم يجعل العقد المكتمل الأركان المتزوجة حلالا وهذا ما سيكون له تفصيل في الدراسة.

فالدراسة تريد أن تؤكد أن الحل والحرمة بالشرع فقط، ولا طريق لذلك إلا النص^(٦١).

فقد أخرج البزار والطبراني من حديث أبي الدرداء أن رسول الله (ﷺ) قال: (ما أحل الله فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو فاقبلوا من الله، فإن الله لم يكن لينسي)^(٦٢).

• المبحث الثاني: الرضا وسلطانه:

الرضا مصدر من الفعل رضي الذي قد يتعدى بنفسه، أو بالباء، أو بعن، أو بعلي فيقال: رضيت الشيء، ورضيت به، وعنه وعليه، ويعني سرور القلب، وطيب النفس، وهو ضد السخط، والكراهية^(٦٣).

والرضا في الاصطلاح: ارتياح النفس وانبساطها لعمل شيء ترغب فيه ونقصه دون أن يشوب هذا القصد إكراه^(٦٤).

والرضا أمر باطن لا يُطْلَع عليه، وعليه فقد تعلق الحكم بسبب ظاهر وهو الصيغة، ويشترط فيها الجزم ليستدل بها علي الرضا.

يقول السنهوري معرفاً الرضا: يكون بتحرك الإرادة إلي شيء معين، وتعلقها به، فالرضا مظهر لوجود الإرادة، ولا يصدر عن شخص معدوم الإرادة كالمجنون والطفل غير المميز^(٦٥).

فالرضا دليل الإرادة، وهو مبدأ أساس في تصحيح العقود، والسؤال ما صلة الرضا بالاختيار؟ يميز فقهاء الشريعة بين الاختيار والرضا، فهم يرون إمكان فوات الرضا مع بقاء الاختيار ولا يمكن بحال أن يوجد رضا بغير اختيار.

فالرضا ينعدم بالإكراه غير الملجئ، بينما يبقى الاختيار الصحيح، وإن فسد كلاهما بالإكراه الملجئ^(٦٦).

شروط الرضا المعتبر

١- معلومية المحل ليكون الرضا عليه.

٢- توفر الإرادة الذي هو دليلها من جائز التصرف.

٣- مشروعية الباعث علي العقد أو العمل.

٤- وجوده خالياً من عيوبه عند التعاقد.

وأما عيوب الرضا:

- الإكراه، الغلط.

٢ سلطان للعقد في التحليل والتعريم:

ليس يعني هنا تفصيل القول في العقد ومسائله، ولكن ما يعني هو إبراز فكرة البحث ومؤداها أن سلطان العقد قاصر أن يستحل بسببه الحرام، أو يحرم به الحلال.

فالعقد وهو أخص من التصرف والاتفاق ارتباط بين الإيجاب والقبول علي الهيئة الشرعية من إرادتين ينشئ التزاماً من كل منهما تجاه الأخرى، فهو تصرف قولي ملزم لطرفيه، وليس منه ما ينهي التزاماً أو يعدل^(٦٧).

والعقد وإن كان من العادات التي تقع من المسلم وغيره، وهو وإن كان معاملة في عامة أمره إلا أنه قد يتخذ جانباً تعبدياً كما في الزواج.

وقد شرع تيسيراً للناس في مصالحهم، وهو نظام مبناه علي الإرادة والرضا، فمتي وقع من أهله علي محله برضا طرفيه كان صحيحاً يقول د. صوفي أبو طالب: (تقوم الشريعة الإسلامية علي مبادئ مخالفة لمبادئ القانون الروماني، فهي لا تعرف الشكلية والرسميات، والرضا وحده كافٍ لنشأة الالتزام التعاقدي^(٦٨)).

ومع التسليم بأن الشريعة اعتدت بالرضا، وجعلته أساساً في العقد لكنها لم تترك ذلك بغير ضوابط، بل رسمت أطراً رضيته وهي:

١- اعتبار العدل واجباً في جميع المعاملات.

٢- تحريم المعاوضة علي المحرم شرعاً.

٣- تحقق مقصودات المعاملات المشروعة.

٤- تقديم ما ثبت بالشرع علي كل اعتبار.

٥- الميل إلي تصحيح المعاملات ما تحققت الضوابط.

وبعد وجود هذه الضوابط والأطر، واشتراط تحلي المعاملات بها، ولما كان العقد أم بابها فإن حكم الحرام لذاته غير مشروع أصلاً، وإذا فعله المكلف وقع باطلاً

فكل عقد علي شيء محرم يقع باطلاً، يقول ابن تيمية: (وَيَدْخُلُ فِي الْمُنْكَرَاتِ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ وَرَسُولُهُ مِنَ الْعُقُودِ الْمَحْرُومَةِ مِثْلَ عَقُودِ الرِّبَا، وَالْمَيْسِرِ وَمِثْلِ بَيْعِ الْغُرَرِ، وَحَبْلِ الْحَبْلَةِ...) (٦٩).

فالعقد ذاته لا يكون مباحاً إلا إذا اتفق مع مقررات الشريعة، فهل سلطان الرضا فيه كافٍ ليحل بالعقد الحرام، أو يحرم به الحلال؟ كيف والعقد ذاته حرام!!!

وقد تشوف الشرع أن تأتي العقود صحيحة حتى يترتب عليها مقتضاها، ومع ذلك أعطي لسلطان المتعاقدين الحق في فسخها وإن جاءت صحيحة اعتباراً منه لسلطان الرضا بشرطه، لكنه أوجب علي المتعاقدين فسخ العقد إذا جاء مخالفاً للشريعة وإن تراضيا عليه.

بل اعتبرته كأنه لا عقد، ولم ترتب عليه شيئاً، بل لم ترض عن تصحيحه يقول ابن حزم: (من الباطل ألا يصح عقد حين عقده، ثم يصح في غير حين عقده إلا أن يأمر بذلك الذي لا يسأل عما يفعل فنسمع ونطيع الله تعالى) (٧٠)، وعليه فلا أثر للعقد إذا كان باطلاً، فالشافعي لا يري الطلاق لاحقاً بمن تزوجت بعقد غير صحيح (٧١)، ويقول ابن حزم: (ولا عدة من نكاح فاسد، برهان ذلك أنها ليست مطلقة ولا متوفي عنها) (٧٢).

فمؤدي ذلك وغيره يقرر أن الرضا مع أهميته في تصحيح العقد لا يستطيع أن يقيم عقدًا لا يرضاه الشرع.

فالرضا ليس علي إطلاقه، فالتراضي علي المحرم لا يجعله مباحًا حلالًا، فلا يحل الربا ولو تراضي به كل الناس^(٧٣) وتعاقدوا عليه تعاقدات ظاهرة، وهو حرام لعن الله آكله ومؤكله، وجعله يمحى بركة المال.

يقول القرافي: (وإذا كان العقد نفسه، وبطبيعة تكوينه يؤدي إلي التفاوت بين البدلين كان معيبا بخلل يندم معه الرضا بمعناه الخاص، وكان محرماً شرعاً وإن توافر فيه الرضا بمعناه العام كعقود الربا، والجهالة، ولا يعتد فيها برضا المتعاقدين)^(٧٤).

ونقل ابن قدامة عن الإمام أحمد عدم قبوله لتزوج المرأة بالعنين وإن رضيت، ويرى أن الولي من حقه أن يمنعها يقول: (ما يعجبني أن يزوجه بعنين، وإن رضيت الساعة تكرهه إذا دخلت عليه؛ لأن من شأنهن النكاح، ويعجبهن من ذلك ما يعجبنا؛ لأن الضرر في هذا دائم، والرضا غير موثوق بدوامه)^(٧٥).

وما ننتهي إليه أن الرضا ليس مناط المشروعية وحده، وإن كان ضرورياً في تصحيح العقد المشروع، فالرضا بالحرام لا يجعله ولا يجعل التعاقد عليه حلالاً، يقول شيخ الإسلام (فليس كل ما طابت به نفس صاحبه يخرج عن الظلم، وليس كل ما كرهه باذله يكون ظلماً)^(٧٦).

وقد جاء في كتاب الله - عز وجل - قوله ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٧٧) النور فليس يصح من مسلم أن يقدم علي فعل أو عمل ما نهى عنه.

فيلزم الحرص أن يكون العمل موافقاً للشريعة من كل حال، وكذلك كل تصرف أو تعاقد؛ لأن ما جاء علي خلاف الشريعة فهو باطل^(٧٧).

يقول الشاطبي: (فمن ناقض قصد الشارع في تصرفه فعمله في المناقضة مردود شرعاً)^(٧٨)، ويقول شيخ الإسلام: (وهذا الفعل محرم بغير عقد فكيف يباح بعقد؟)^(٧٩)، ثم ضرب المثل بتزوج الرجل بالرجل والمرأة بالمرأة، فلو كان عقد علي ذلك فهو عقد علي فاحشة محرمة باتفاق المسلمين ولا يليق أن تستحل الفواحش بالعقود

فالمعصية لا يتصور استحقاقها بالعقد، ومن ثم لا يصح استحلالها به، فالغناء، والزني وغيرهما من المعاصي حرام لا يقول بطل شيء من ذلك بالتعاقد عليه مسلم، فما حرمه الشرع لا يصح أبداً أن يكون محلاً لعقد صحيح.

يقول شيخ الإسلام: (إن الله - تعالى - إنما حرم علينا المحرمات من الأعيان كالدّم، والميتة، ولحم الخنزير، لما في ذلك من المفساد وحرم علينا تملكها أو استئجارها)^(٨٠)، وقد سدّت هذه الشريعة الغراء كل باب يؤدي إلي ذلك فأبطلت العقود التي محلها الحرام، بل وأبطلت العقود التي تجمع بين الحلال والحرام سداً للزريعة.

يقول ابن نجيم: (فإذا جمع حلال وحرام في صفقة واحدة فإن كان الحرام ليس بمال كالجمع بين المذكاة والميتة، والجمع بين الحر والعبد، فإنه يسري البطلان إلي الحلال لقوة بطلان الحرام)^(٨١)، ويقول ابن جزّي: (إذا اشتملت الصفقة علي حرام وحلال فالصفقة كلها باطلة)^(٨٢)، ويقول ابن حزم: (وكل صفقة جمعت حراماً وحلالاً فهي باطلة كلها لا يصح منها شيء)^(٨٣).

فالمركب بين المشروع وغير المشروع وغير مشروع، فلا أقل من يكون غير المشروع وحده بالتعاقد عليه غير مشروع، فالعقود التي جعلت أسباباً للانتفاع، والتمليك، ومبناها علي الرضا المتفق مع أمر الشارع ونهيه لا تؤدي أثرها إذا جاءت باطلة، وتبطل متى جاءت بهوي صاحبها بعيداً عن مراد الشرع.

يقول الشاطبي: (إن كل عمل كان المتبع فيه الهوى بإطلاق من غير التفات إلي الأمر أو النهي فهو باطل باتفاق....) (٨٤).

فإذا كان العقد الذي عده بعض أهل العلم هو الطريق المباح لياكل بعضنا مال بعض بالحق، وبغيره يكون أكل المال بالباطل تصديقاً لقوله (ﷺ):

﴿يَأْتِيهَا الزَّيْبُ مَا آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَحْرَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ۝﴾ النساء

فيقع باطلاً إذا خالف الشرع ولو توافرت أركانه وشروطه، فهل يستطيع الإنسان برضاه فقط أن يحل الحرام لنفسه أو لغيره؟

جاء في الحديث عن عدي بن ثابت عن يزيد بن البراء عن أبيه قال: (لقيت عمي ومعه راية، فقلت: أين تريد؟ فقال: بعثني رسول الله (ﷺ) إلي رجل نكح امرأة أبيه، فأمرني أن أضرب عنقه وأخذ ماله) (٨٥).

وضرب العنق وأخذ المال لا يكون بالمعصية - كما سبق وفصلت - فالزنا وإن كان كبيرة لكن الإسلام جعل له حداً، ولم يمنع أتباعه أن يصلوا علي من مات محدوداً به، فلزم أن يكون ذلك في مقابل الاستحلال، فقد استحل هذا الابن زوجة أبيه ليتخذها موطوءة، فاستحق ما جاء في الخبر،

ليس يفرق أن يؤول السابق بالاستحلال بالعقد و بدونه^(٨٦)، فالاستحلال مكفر، يبيح دم فاعله.

وإذا لم يرض الشرع أن يستحل الإنسان لنفسه الحرام، فلأن يرفض أن يحل لغيره من باب أولي، بلا فرق بين أن يكون الإحلال بعقد أو بلفظ، فأحلال الجارية لغير سيدها منه غير مشروع، يقول السرخسي (ودعوى الاستحلال ليس بشئ، لأن هذا المحل غير قابل للإحلال والإحلال ليس بعقد، بل هو بمنزلة الرضا، فكأنه ادعى أنه زني بها برضاء مولاها)^(٨٧).

وهذا الاستحلال المكفر يشترط أن لا يكون بتأول؛ لأن المتأول لا ترد شهادته، فلا زال في نظر المسلمين عدلاً، فلا يستحل دمه باعتباره كافرًا.

يقول الشافعي - رحمه الله - (كل من تأول فأتي شيئاً مستحلاً كان فيه حدٌ أو لم يكن لم ترد شهادته بذلك؛ ألا تري ممن حمل عنه الدين، ونصب علماً في البلدان من قد استحل المتعة، ومنهم من يستحل الدينار بعشرة دنانير يداً بيد، ومنهم... ومنهم...)^(٨٨).

فلا يستحل مسلم حراماً بعقد، ولا يحل لغيره ذلك بعقد أو بلفظ فكما يقول الماوردي: (وأما المعاملات المنكرة كالربا، والبيوع الفاسدة، وما منع الشرع منه منع تراضي المتعاقدين به إذا كان متفقاً علي خطره، فعلي والي الحسبة إنكاره والمنع منه، والزجر عليه في التأديب مختلف بحسب الأحوال، وشدة الخطر)^(٨٩).

فالرضا بمثل هذه العقود وإن عمت بها البلوى لا يبيحها، ولا زال علي الناس واجب الإنكار الديني لها، وإن فشئت، وأعلنت وليس للناس أن يتمسكوا بعموم أقوال لا تغني من الحق شيئاً كالحاجات، والضرورات، وقولهم إن

العقد شريعة المتعاقدين، وهذه المقولة الأخيرة قد تكون كلمة كفر، ويعتبر اعتقادها والعمل بها كذلك، ففيها نقض لعري الإسلام بحيث يكون الناس أشرف من الجاهلية الأولى^(٩٠)، ولا ينكر منكر أننا لو قبلنا هذه المقولة علي اتساعها، وفضفضة معناها فقد أبحنا للناس بها أن يستحلوا بعقودهم ما تراضوا به، ولو كان نكاح الأمهات والنبات، وقد يشتبه الناس بهواهم أمثال هذا، وقد كان، ومازني المحارم إلا دليل عليه، وما أكل الخنزير واستطابة الخبيث إلا من ورأته، فلا ننخدع ببريق العبارة واحتمال إمضائها علي وجه مباح بأن الشريعة الغراء قد أعلنت من قدر الإرادة، وهذا وإن كان صحيحاً لكنها لم تبج للإرادة البشرية أن تهدمها، وإلا ما جعلت عقوبة علي المرتد فقد أراد الردة، وما جعلت عقوبة علي الزني وإن أعطي الزاني الزانية برضاه ورضاها؛ وذلك لأن احترام أمر الشرع واجتتاب نهيه يجب أن يكون مقدماً علي هوى النفوس.

يقول السرخسي: (فتشريع العقود علي وجه ترفع به حاجة الناس، ويكون ذلك موافقاً لأصول الشرع)^(٩١).

لا سلطان للشرط في التعليل والتعريم:

يقال هنا ما قد قيل في مبدأ مبحث العقد إن الغرض هو إبراز صلة الموضوع بغرض الدراسة.

فالشرط وجمعه الشروط، والشرائط، والأشراط ترتب أمر علي أمر آخر بأداة مثل إن، وإذا ...

يقول ابن نجيم: (الشرط: تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى)^(٩٢).

والشرط: ما يلزم من عدمه عدم الماهية، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته، فهو ما يتوقف الشيء علي وجوده، وليس من حقيقته^(٩٣).

والشرط سواء كان عقلياً أم عادياً ينبغي أن تتحقق فائدته للمشرط، فهو أولي من العرف وأحق، فلا نلجأ للآخر إلا إذا تغيب الأول، وواجب علينا ديناً أن نفي بالشرط الذي يوافق كتاب الله (ﷺ) وسنة رسوله (ﷺ) وإلا وجب رد ما يخالفهما^(٩٤).

فليس يجوز شرعاً مخالفة الأوامر الإلهية باشتراط ما يناقضها فقد أكد أن من يناقض الشريعة بشرط، أو عقد، أو غيرهما فعمله في المناقضة باطل مردود.

يقول الشيخ علي الخفيف: (ولما كانت حاجات الناس ورغباتهم في تعاقدهم لا تنتهي عند الحدود المقبولة، وكانت شروطهم تابعة لرغباتهم رأي الشارع ألا يترك الأمر فوضي، فحدد لهذه الشروط الحدود التي يجب أن تنتهي عندها، فإذا تجاوزتها أصبحت باطلة غير مستحقة لمن اشترطها، ولا ملزمة لمن قبلها)^(٩٥).

وعليه فلا بد من ضوابط للاشتراط؛ لتكون للشروط فائدتها حتى لا تصير لغواً بغير فائدة.

وأهم هذه الضوابط وأخطرها قيمة ألا تحل هذه الشروط حراماً أو تحرم حلالاً.

فالحلال والحرام كلاهما حكم شرعي، لا يغيره متعبد بهواه أو بشرطه فقد جاء في الحديث أن النبي (ﷺ) قال: (المسلمون عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً، أو حرم حلالاً)^(٩٦).

فإذا أراد الله (ﷻ) وأحل شيئاً أو حرمه، فليس أحد مغيراً إرادته بشرط، أو بصلح، أو بقسم، أو بنذر أو بغيره.

يقول ابن حجر: (إن كل شرط وقع في رفع حد من حدود الله فهو باطل، وكل صلح وقع فيه فهو مردود)^(٩٧)، ويقول الشيخ أحمد إبراهيم: (إن كل عقد وكل شرط لم ينه عنه الشارع، فهو جائز يجب الوفاء به، فالأصل في الشروط والعقود الصحة حتى يقوم الدليل على البطلان، كأن يكون الشرط قد تضمن ما حرمه الله تعالى)^(٩٨).

وما ذلك إلا لكون تحريم الحلال بالشروط، وتحليل الحرام به شيء لا يقرب إلى الله - تعالى - ، وفي ذلك انتهاك لحرمات الله تعالى - فلا يجوز اشتراطه، ولا يصح

والشرط الذي يجوز اشتراطه هو الصحيح الذي لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً، ولا يخالف مقتضى العقد، ويكون فيه نفع لأحد المتعاقدين، وقد توافرت النصوص الشرعية التي تأمر بالوفاء به على هذه الهيئة، وإلا عدته باطلاً مخالفاً لما في كتاب الله (ﷻ) جاء في الحديث: (ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ما كان من شروط ليس في كتاب الله (ﷻ) فهو باطل، وإن كان مائة شرط، كتاب الله أحق، وشرط الله أوثق)^(٩٩).

فالشرط المخالف لكتاب الله (ﷻ) لا قيمة له، ولا اعتبار، ولو كان في تافه، أو في مسألة جزئية ثانوية، فلو اشترطت امرأة على زوجها أن لا ينسب ولده منها إليه، فاشتراطها باطل، وليس لها أن تطالب به، وذلك لما في التزامه من مخالفة كتاب الله (ﷻ).

فالشرط لازم متي كان متسقاً مع كتاب الله - تعالى - بل هو ملزم بينما لا يلزم، ولا يلزم متي خالفه، وليس يخفي علي مكلف أن الشرط في قوته بمنزلة العقد، وأنه العهد الذي أمرنا بالوفاء به وإذا كان من آيات النفاق إخلاف الموعد، وليس بمشروط، فكيف الوعد المؤكد المشروط!!

فالعادة - التي قيل عنها أنها محكمة - ليست في قوة الشرط^(١٠٠)، فتحكيمة وإمضاؤه من باب أولي متي تحقق شرطه.

ونخلص أن الشرط مثل العقد سلطانه قاصر أن يحلل به الحرام، أو يحرم به الحلال، فسلطان أمر الشرع ونهيه حاكم عليهما، وقد ألزمهما أن يكون سلطانهما منبثقاً منه لا يندُّ عنه، ويُرد إذا فعل.

• المبحث الثالث: تطبيقات:

لا سلطان للصلح في التحليل والتعريم

الصلح لغة: المصالحة، وتعني المسالمة بعد المخالفة وهي الموافقة خلاف المخاصمة، والصلح يختص بإزالة النفاذ بين الناس^(١٠١).

وأما الصلح اصطلاحاً: عقد يرفع النزاع، ويقطع الخصومة^(١٠٢) ويوافق بين المختلفين، وهو أعم من التخرج؛ لأنه يشمل المصالحة في الميراث وغيره، وهو عقد يقوم علي التراضي بين الطرفين المتخاصمين، فهو يزيل الخصومة ويقطعها بالتراضي.

والصلح يقوم علي الإقرار، أو الإنكار، أو السكوت، وكل ذلك مرتبط بالرضا، وهو مشروع بالكتاب والسنة والإجماع والرضا في الصلح ليس علي إطلاقه، وإنما قيده أن يكون في إطار ما شرع الله ورضي، وشرع الله - تعالى - أمره ونهيه.

فالصالح لا قيمة لرضا المتصالحين فيه إذا اعتمد علي تحريم الحلال، أو تحليل الحرام.

يقول النبي (ﷺ) في الحديث الذي رواه أبو هريرة: (الصالح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً) (١٠٣)

فالصالح الذي قال عنه القرآن: إنه خير لا قدرة له، ولا سلطان فيه أن يستحل به محرم، أو يحلل به حرام، (وقد علم من الخبر امتناع كل صلح يكون سبباً في التحليل والتحریم كأن يصلح علي نحو خمر، فهذا أحل الحرام، وكان يصلح زوجته علي ألا يطلقها، فهذا حرم الحلال....) (١٠٤) فالصلح إذا جاء موضوعه تحليلًا للحرام، أو تحريمًا للحلال باطل مردود؛ لأنه يناقض الشرع.

ولا يصح أن يتنزع أحد من الناس بالإصلاح بين الناس كمقصد من مقاصد الشرع فيستحل بسببه ما حرم الله - تعالى - ولو لغيره، وهذه ذريعة أخرى حيث يظن المصلح أنه علي صواب ما لم يُقدِّم مما صنع، وقد جاء في القرآن: ﴿وَإِنْ أَمْسَوْكُمْ لِكُمْ لَشْرُكُونَ (١٣)﴾ الأنعام ، وقد كانت طاعتهم في أمور لا تفيد المطيع أو المطاع، فلو كان صلح يقضي بتحليل درهم من ربا، أو بتحليل خمر لشارب، أو باسترقاق حر من الناس، أو بتحريم وطء الحليلة، أو بتحريم الانتفاع بالمال علي وجه حلال مشروع فإنه يكون صلحاً باطلاً ظاهراً وباطناً.

فالصالح - وإن كان مندوباً إليه - فسلطانه قاصر أن يحل حراماً أو يحرم حلالاً، ولو كان برضا المتصالحين، فلا يصح صلح عن حق بجنسه علي سبيل المعاوضة بأقل أو أكثر لإفضائه إلي الربا الحرام، فالصلح علي

أخذ عشرين صاعًا من بر بأقل مما له يعد ذريعة لأكل الربا من المتنازل له عن الباقي خاصة في المعاوضات، أما التصالح علي هذا من باب الهبة، أو الإبراء فلا مانع منه؛ إذ هو إحسان وإسقاط والقرآن يقول: ﴿مَاعَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ (١١) التوبة.

وهذا يؤكد فكرة هذه الورقات الأساس أن التراضي بالحرام لا يحلّه، وأن التراضي علي تحريم الحلال لا يحرمه، ولو اتخذ شكل التعاقد كما في الصلح، بل ولو أشهد علي تصالحهما، وتقابضا ما أشهدا عليه، وحديث العسيف^(١٠٥) شاهد، فقد رد النبي (ﷺ) تراضي الطرفين، وحكم بينهما بما يرضي الله (ﷻ)، وقال لهما: (لأقضين بينكما بكتاب الله)، ورد الوليدة والغنم علي صاحبها، وأمر بجلد العسيف وتغريبه عامًا، وأرسل أنيسًا ليرجم المرأة إن هي اعترفت وقد رجمها لما اعترفت.

فالصلح علي الإسقاط لا يكون إلا من صاحب الحق^(١٠٦)، وعليه فلا صلح جائز في إسقاط الحقوق الربانية كالحدود، ولو اختلط حق العبد مع حق الله في حد القذف^(١٠٧)، فالرضا في الصلح هو الرضا بشروطه الشرعية لا بإطلاق لفظه، ولو ترك الناس وما يتراضون عليه لاستحلوا دماء بعضهم وأموالهم وأعراضهم، وقد بيني هذا علي تصالح بينهم، فليس يليق ولا يصح أن يتصالح ناس علي أن يجمع رجل زوجة آخر لأن الآخر جامع زوجته، وإن تراضي الناس علي ذلك، وربما حاولوا أن يبرروه.

لا سلطان للحكم في التعليل والتحريم:

تدور كلمة الحكم في اللغة حول معني القضاء، وأصلها المنع، فإذا حكم فقد منع من خلافه^(١٠٨)، فالحكم هو: القضاء، والإبرام، والإتقان والمنع والإحاطة.

والقضاء لغة: يمانية للفتح أو الحكم، وهو الحكم والفصل.

والقضاء شرعاً: إلزام علي الغير ببينة أو إقرار وذلك لفصل الخصومات وقطع المنازعات^(١٠٩).

وهو مشروع بالقرآن والسنة والإجماع لا يخالف في ذلك أحد، فهو فرض كفاية؛ لأن أمر الناس لا يستقيم بدونه وإذا غاب في جماعة شاعت فيهم الفوضى والفتن، واستحل الناس أموال الناس؛ لتغيب سلطان الضمير الديني.

ولم أرد هنا تفصيل القول في الحكم المتعلق بأعمال القضاء وإنما أردت أن أجلي عن غرض الدراسة الأساس، وهو أنه لا سلطان في التحليل والتحرير إلا للشرع، وقد يشته علي من لا فقه له أن حكمه قد يكون فاعلاً، وحكم القاضي قاصرٌ علي ذلك، وقد بوب البيهقي في سننه باباً أسماه (باب لا يبيح حكم القاضي علي المقضي له، والمقضي عليه، ولا يجعل الحلال علي واحدٍ منهما حراماً، ولا الحرام علي واحدٍ منهما حلالاً)^(١١٠).

فالذي يتفق ومقررات الشرع أن حكم القاضي وإن لم يتوقف علي رضا الخصمين^(١١١)، لا يطلق العنان فيه لرضا القاضي، فهو موقع عن الله - تبارك وتعالى، وقد حدث الشريعة من سلطانه فلم تجعله يستبد باختلاق عقوبة حدية، ولم تترك له أن يستبدل عقوبة حدية بغيرها، كما لم تجعل له سلطان العفو عن العقوبة أو وقف تنفيذها، فليس له إلا أن يغلظ عقوبة تعزيرية^(١١٢) بأشد منها، وقد يراجع في ذلك.

فاذا لم تجعل له الحق في اختلاق العقوبة فإنها لم تحل له أن يشرع من باب أولى.

يقول النبي (ﷺ): (إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له علي نحو ما أسمع منه، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه، فلا يأخذنه فإنما أقطع له قطعة من النار) (١١٣)

فإذا كان هذا من النبي (ﷺ) وهو المعصوم فكيف غيره!! إن الإسلام - عقيدةً وشرعيةً - ليس فيه سلطة دينية تحل وتحرم بوجه من الوجوه، فهو دين قد وضع حدوداً، ورسم حقوقاً، وكلف الحاكم والقاضي أن يقيما الحدود، وليس لأحدهما سلطان إلهي، فحكم القاضي لا يغير حكماً شرعياً في الباطن (١١٤)، فأى حكم لقاضٍ يخالف كتاباً أو سنة أو شيئاً أجمعت عليه الأمة فإنه يرد، ولا يعمل به في استحلال محرم أو تحريم حلال، وإن رضي به المتخاصمان؛ لأن رضاهما لا يخالف حكماً شرعياً، وحكم القاضي بخلاف هذا لا ينفذ أما إذا خالف حكم القاضي قانوناً وضعياً فإنه يلزم وينفذ متي وافق حكم الشرع.

فلم يكن قضاء القاضي موجباً شيئاً من تملك ولا تحريم، ولا تحليل (١١٥) يقول ابن حزم: (لا يحل قضاء القاضي ما كان حراماً قبل قضائه، ولا يحرم ما كان حلالاً قبل قضائه، إنما القاضي منفذ عن الممتنع فقط لا مزية له سوي هذا) (١١٦)، فإذا خالف قضاء القاضي قواعد الشريعة ومقرراتها نقض (١١٧) وقد جاء: (قضاء القاضي ثلاثة أقسام: قسم يرد بكل حال وهو ما خالف النص أو الإجماع) (١١٨) فالقضاء الذي يحل أو يحرم من هذا النوع الذي يجب أن يرد بكل وجه.

وإمضاء حكم القاضي لا ينبني عليه حكم القاضي ونقضه (١١٩) وإنما ينبني علي اتفاق الحكم مع المقررات الشرعية.

لا سلطان للإيمان والنذور في التحليل والتحرير

اليمين لغة^(١٢٠): القوة، والقسم، والبركة، واليد اليمنى، والجهة اليمنى وجمعة أيمان ويغلب استعماله في الحلف.

وأما اليمين شرعاً: فهو تقوية أحد طرفي الخبر بذكر الله، أو صفة من صفاته^(١٢١).

والنذر لغة^(١٢٢): التزام الشيء، وهو الإيجاب، وهو الوعد بخير أو شر، وهو النحب وفيه يجعل الفاعل الشيء علي نفسه واجباً، فهو التزام ما ليس بلازم وأما النذر اصطلاحاً: فهو إلزام مكلف مختار نفسه لله - تعالى بالقول شيئاً غير لازم عليه بأصل الشرع^(١٢٣)، والربط بين الشئتين (اليمين، والنذر) بجامع الكفارة، فهي واحدة في كليهما، ويزيد علي ذلك أن كليهما لا يكون بدون رضا صاحبهما، فلا يقسم، ولا ينذر إلا إذا رضي، فربط الأمرين بموضوع الدراسة بَيِّن لا يحتاج إلي برهان، وهما وإن كان الرضا أساساً فيهما لكنه ليس كافياً للإلزام بحكم يحل به الحرام، أو يحرم به الحلال يقول الزيلعي: (وحكم اليمين البر)^(١٢٤).

ولا يبر إنسان بشرٌ أو بفعلٍ حرام، فالنبي (ﷺ) يقول: (من حلف علي يمين يقطع بها مال امرئ هو عليها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان)^(١٢٥).

والآية نقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْرُونَ عَهْدَ اللَّهِ وَأَيْمَانَهُمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْيَقِينِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧﴾﴾ آل عمران.

وعلي هذا فلم يرض أن نحلف علي شيء محرم لنستحله، ولم يرض أن نبر بقسمنا فيما ليس في البرّ به برّ، فقد جاء في الصحيح أن النبي (ﷺ) قال:

(من حلف علي يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه، وليفعل الذي هو خير) (١٢٦).

وقد نزل القرآن يعلم أبا بكر (ﷺ) ألا يقسم علي ترك برّ كان يصنعه، ففي القرآن ﴿وَلَا يَأْتِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٢٢) النور.

فقد روي عن عائشة (رضي الله عنها) أنها نزلت في شأن مسطح بن أثاثه حين حلف أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) ألا ينفق عليه لما كان منه من الخوض في أمر عائشة، وقد كان ينفق عليه، وكان ذا قرابة منه، فأمره الله - تعالى بالحنث في يمينه، والرجوع إلي الإنفاق عليه - ففعل (١٢٧).

وليس يخفي أن الله - تعالى - أمر نبيه (ﷺ) بالكفارة والرجوع عما حرم علي نفسه فقال له: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١) التحريم، يقول الجصاص: (وأمر النبي (ﷺ) بالكفارة والرجوع عما حرم علي نفسه، فثبت بذلك أنه غير منهي عن الحنث في اليمين إذا لم يكن الفعل معصية) (١٢٨)، وقال: (وذلك لأنه منهي عن أن يحلف علي ترك طاعة)(١٢٩).

ولا يعد التحريم تحريماً إلا للزوجة، يقول القرطبي: (إن كان النبي (ﷺ) حرم، ولم يحلف، فليس ذلك بيمين عندنا، ولا يحرم قول الرجل (هذا عليّ حرام) شيئاً حاشاً الزوجة) (١٣٠).

فلا يستحل أحد من الناس شيئاً حرمه الشرع بأن يحلف أنه فاعله، أو يحرم شيئاً بأن يحلف أنه ليس فاعله.

فحفظ اليمين في هذه المواقف أن لا يبر بالإصرار علي ما أقسم عليه، فالبر أن يري غيرها الأخير فيفعله، ولعل ذلك يكون أبرّ بيمينه من الإصرار علي مناقضة الشرع وأوامره.

وإذا كان هذا التفصيل في الأيمان، فمعناه وزيادة في النذور حيث كرهها الشرع، وقد حذر منها النبي (ﷺ) بقوله: (إياكم والنذر، فإن الله لا ينعم نعمة علي الرشا، وإنما هو شيء يستخرج به من البخيل) (١٣١).

ولا أؤكد أنني لست أدرس للموضوعات هذه، وإنما دراستي ترتكز علي صلة هذه الموضوعات بالفكرة الأساس لهذا العمل، وهي (لا تحليل أو تحريم لغير سلطان الشرع).

فالنذر قسمان - كما يقول أبو حيان: (محرم وهل كل نذر في غير طاعة الله - عز وجل - وهم معظم نذر الجاهلية، ومباح مشروط وغير مشروط) (١٣٢)، والنذر يمين حقيقة، ومن أجل ذلك قال النبي (ﷺ) (كفارة النذر كفارة اليمين) (١٣٣)، ولا يخفي أن النذر عبادة، مدح الله - تعالى - الموفين بها، ولا يجوز أن تكون لغيره - سبحانه، فالنذر لغير الله شرك، وإذا كان النذر لله - تعالى - فيشترط ألا يكون معصية كشرب خمر أو ما مائل (١٣٤).

روت عائشة (رضي الله عنها) أن النبي (ﷺ) قال: (من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه) (١٣٥).

يقول ابن بطال: (وإن كان النذر واليمين مما لا ينبغي الوفاء به كيمينه ألا يكلم إنساناً، فعليه الكفارة في الإسلام وكذلك يقول الشافعي وأبو ثور فيمن نذر معصية أن عليه كفارة يمين) (١٣٦).

أما إذا كان النذر في طاعة، وليس فيه معصية ظاهرة فلا مانع من إمضائه، ذلك رسول الله (ﷺ) فقد رضي وقوعه بين يديه، فقد جاءت امرأة إليه وقالت: يا رسول الله: إني نذرت أن أضرب بين يديك بالدف إذا رجعت من سفرك سالمًا فقال (ﷺ) (أوف بنذك) (١٣٧).

أما إذا كان في النذر معصية لله (ﷻ) أو تعذيب للنفس فإنه لا يجوز الوفاء به، فقد سئل رسول الله (ﷺ) عن امرأة نذرت أن تحج حافية حاسرة، فقال: مروها فلتختمر ولتركب، ولتصم ثلاثة أيام (١٣٨)، وكذلك موقفه (ﷺ) من أبي إسرائيل الذي نذر أن يقوم فلا يقعد، ولا يستظل، ولا يتكلم، ويصوم فقال: (مروه فليتكلم، وليستظل، وليقعد، وليتم صومه) (١٣٩)، وفي هذا بيان بتحريم الوفاء بالنذر إذا كان في معصية، بل وبيان بتحريم نذر المعصية نفسه.

فليس لمسلم أن ينذر ذبح ولده، أو التعدي علي حرمة جاره، ويفعل متذرعًا بنذره أو بيمينه، ومن نذر فلا يفعل وعليه كفارة يمين كما في اليمين علي فعل المعصية، وقد سئل ابن عباس (رضي الله عنهما) عن امرأة نذرت أن تذبح ولدها فقال: (كفري يمينك) (١٤٠).

أما نذر الطاعة، والقسم عليه فهو واجب يلزم الوفاء به، وقد سقت مدح القرآن للفاعلين، وأبعد من هذا أنه يلزم الوفاء عن نذر الميت ففي الحديث عن ابن عباس (رضي الله عنهما) أن امرأة من جهينة جاءت إلي النبي (ﷺ) فقالت: (إن أمني نذرت أن تحج فلم تحج حتي ماتت أفأحج عنها" قال: نعم حجي عنها أرأيت لو كان علي أمك دين أكننت قاضيته؟ فقالت نعم فقال: فدين الله أحق بالوفاء) (١٤١)، وفي رواية "أوفوا الله"

والوفاء بالنذر عن الغير مقيد بجواز أداء صاحبه له، فلا يحتاج إلي تنبيه أنه لا يجوز الوفاء عن الغير بنذر المعصية، إذ لم يجز ذلك لصاحب النذر فالنيابة فيه من باب أولي.

• الغاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الطيبات، وأشهد أن لا إله إلا الله حرم الخبائث وأحل الطيبات، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي ختمت به النبوات. وبعد،،،

فقد بان لي جلياً أنه ما من مسألة فقهية يدرسها دارس إلا ويقر بكمال هذه الشريعة الغراء، فقد أحكمها من رضيها للناس. ومسألة التحريم والتحليل إحدى هذه المسائل، وقد أسندت للوحي سواء كان قرآناً أم سنة.

والمسألة ليست فقهية خالصة بل هي عقدية فقهية، فالفقيه العالم بأحكام الله (ﷺ) عالم بوحدانيته، مقر أنه لا شريك له في أمره، فسبحانه له الخلق والأمر، والمطيع من أخذ أحكامه، وسلم بها، وإن لم يعلم علة لها.

والحرام والحلال حكمان شرعيان لا طريق لهما إلا ببيان من الوحي، ولا يجوز أن يتبع فيهما مخلوق إلا رسول، واتباع غير الرسول فيهما شرك بالله العظيم يقول (ﷺ) ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مَن لَّمْ يَأْتِ بِكِتَابٍ مِّنْ رَبِّهِمْ﴾ الأنعام.

فالحلال ما أحل الله (ﷺ) والحرام ما حرم، وذلك ماض حتى فيما لا تعلم له حكمة أو علة، فالطاعة للأمر الإلهي هي المقصود.

والحرام بهذا الوصف لا يحله العقد، ولا الشرط، ولا الصلح ولا حكم القاضي ولا اليمين والنذر، وكذلك الحلال لا يحرمه شيء من ذلك.

كما بان أن الحرام إذا فعله العبد وهو مقر بكونه حراماً فإنه لا يخرج الفاعل من الإسلام، أما إذا استحلّه الفاعل فيكون كافراً بالاعتقاد لا بذات الفعل وقد ألحق بعض أهل العلم تحريم الحلال بذلك.

- قصدت الشريعة في الباب أن تفرق بين هوى الناس ورغبتهم وبين حكمها، ولم تقبل أن يهوى الناس الحرام أو يرغبوا فيه، فاشتواء الحرام غير جائز ولو كان صغيراً لكنها لم تلزم المتعبدین أن يشتوها أو يرغبوا في كل ما أحل لهم.

فعيافة الحلال جائزة لكن الرغبة في الحرام غير جائزة.

- أمرت الشريعة بالوفاء بالعقود، ومدحت الموفين بالشروط والعهود وأمرت بالفصل في الخصومة، وحثت علي التصالح، ورغبت في حفظ الأيمان، والبر بها، وقبلت مدح المقل في الحلف، واشترطت لكل السابق أن يكون بهداها، فلا عقد يصح إذا خالفها، ولا شرط يجوز في هدمها، ولا صلح يجوز بطل ما حرمت، ولا وفاء بنذر ما حرمت، ولا قسم في معصية.

وقد بان للدارس جلياً أن كل مقولة يجب أن تعرض علي مقررات الشريعة قبل إقرارها، ونشرها، والدعوة إليها، ولا يصح أن نغتر بعبارات قبل أن نتدبرها، فابن القيم قد أشار إلي بعضها كقالة: (عبارة الواقف كنص الشارع)، والدراسة عالجت قالة: (العقد شريعة المتعاقدين).

فليست مسألة، ولا معضلة إلا ولها في الإسلام درس وعلم وكل ذلك يحتاج إلي جهد وفهم، وكلما تمكن الناس من ذلك عرفوا قدر هذه الشريعة، وشموليتها، ووفاءها بحاجات الناس ومصالحهم علي اختلافها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

• حواشي البحث:

- (١) انظر: الوسيط ، الصحاح، وتاج العروس كله في مادة (ح.ل.ل)
- (٢) أخرج الحديث الإمام أحمد، والحميدي، والدارمي، وأبو داود، وأخرجه الألباني في السلسلة الضعيفة.
- (٣) انظر: الوسيط ، الصحاح، وتاج العروس كله في مادة : (ح.ر.م)
- (٤) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٤٢٠/١٢ لملا علي قارئ.
- (٥) مجموع الفتاوي ٤٢٤/١
- (٦) شرح العقيدة الطحاوية ٣٤٩/١.
- (٧) انظر: قواطع الأدلة ٢١/٤ ، وانظر: المحصول: ٧٨/٥.
- (٨) انظر: المحصول ٧٨/٥.
- (٩) مجموع الفتاوي ١٢٤/٣٤-١٢٥.
- (١٠) تفسير البغوي ١٩٩/١.
- (١١) انظر: تفسير ابن كثير ٤٧١/٤
- (١٢) انظر: جامع البيان ٤٤٨/٢
- (١٣) تفسير القرطبي : ٦٦٥٩/١٠
- (١٤) انظر : تفسير الطبري ٣٧٧/٤
- (١٥) انظر: السابق ٨٦/١ ، وانظر تفسير ابن كثير ١٣/١
- (١٦) الحديث: (الأثر لعائشة - (ﷺ) وهو وصف منها لما يحل للزوج من زوجته الحائض) انظر: معاني الآثار ٢٠٦/٣.
- (١٧) الحديث صحيح ، أخرجه البخاري بمعناه من حديث عائشة (ﷺ)، وهو تدليل علي التدرج في الأحكام مراعاة لطاقة المتلقي.
- (١٨) المقصود الآية رقم (٣٧) "التوبة".
- (١٩) الحديث: من رواية عدي بن حاتم الطائي، وقد أورده أصحاب السنن كما أورده أحمد في مسنده ٤١٠/٣
- (٢٠) تفسير القرطبي ٦٦٥٩/١٠

- (٢١) التشريع الجنائي الإسلامي ٢٨١/١
- (٢٢) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب (البيوع) - باب التسعير وأخرجه كذلك الترمذي، وابن ماجه، والدارمي، والإمام أحمد في مسنده.
- (٢٣) التشريع الجنائي الإسلامي انظر: ٢٨١/١
- (٢٤) الإحكام في أصول الأحكام ٢٨٣/٦
- (٢٥) المغني ٣٧/١٤
- (٢٦) للسابق ٣٨/١٤.
- (٢٧) انظر: المغني ٣٧/١٤ ، ٣٨
- (٢٨) بحر العلوم ٢٨٢/١
- (٢٩) النكت والعيون ٧٥/١ للماوردي.
- (٣٠) تفسير الطبري ، انظر: ٩٠/١٨
- (٣١) عمدة القارئ ٥٥/٩.
- (٣٢) الاعتصام ٥٠/١
- (٣٣) الحديث أخرجه أبو داود في سننه ١٨٤/٢ كتاب الجنائز - باب الصلاة علي من قتلته الحدود.
- (٣٤) التمهيد بشرح كتاب التوحيد ٩٤/٢.
- (٣٥) الإحكام في أصول الأحكام ٢٤٩/٢
- (٣٦) الحديث أخرجه النسائي - كتاب النكاح - باب نكاح ما نكح الآباء. وكذلك أخرجه الترمذي، وابن ماجه، وأحمد في مسنده ٢٩٢/٤.
- (٣٧) مجموع الفتاوي ٢٠/١
- (٣٨) انظر: التشريع الجنائي في الإسلام ٢٨٠/٤
- (٣٩) نظم الدرر ٤٨٩/٧
- (٤٠) انظر: في ظلال القرآن الكريم ١٣٦/١
- (٤١) في ظلال القرآن الكريم ٣٠٧/٢
- (٤٢) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ٤٨٩/٧

- (٤٣) بحر العلوم ٧/٢
- (٤٤) البرهان ٨٦٤/٢
- (٤٥) الإحياء ٤١٠/٢
- (٤٦) التفسير القيم ٦٥.
- (٤٧) انظر زاد المعاد ١٠٤/٥
- (٤٨) الأم ٢٨/٣
- (٤٩) المحصول ١٥٣/١
- (٥٠) انظر: الحاوي الكبير ٣٠٨/١٥
- (٥١) الاجتهاد ٦/١
- (٥٢) يقصد بالأعيان المذكورة في قوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ٢٣﴾ النساء، وقوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْبَنَةُ ٣﴾ المائدة.
- (٥٣) المعتمد ٣٠٧/١
- (٥٤) الاجتهاد ٤٠/١
- (٥٥) انظر: بدائع الصنائع ٢٦٩/٢
- (٥٦) انظر: المبسوط ٢١٢/٢٧، تبيين الحقائق ١٣٣/١١، الفواكه الدواني ٩٩/٨
- (٥٧) الفرق بين الفرق ٦٨/١
- (٥٨) بدائع الصنائع ٢٧٤/٢
- (٥٩) المجموع ٤٢٨/٩
- (٦٠) انظر: مجموع الفتاوي ٦٢٣/١١ وما بعدها.
- (٦١) انظر: تفسير الألوسي ٥٣/٦ ، ٣٩١/٦
- (٦٢) الحديث لم أفد عليه رغم اجتهادي في ذلك، وقد نقلته من كتب المفسرين.
- (٦٣) انظر: لسان العرب، القاموس في مادة (ر.ض.ي)
- (٦٤) انظر: كشف الأسرار ٣٨٤/٣، حاشية الخرشى ١٦٩/٥ ، كشف القناع ١٧١/٣
- (٦٥) نظرية العقد ١٤٨
- (٦٦) انظر: التلويح والتوضيح ٧٨٩/٢، والسبب الباعث علي التعاقد ٢٥٥.

- (٦٧) النظرية العامة للالتزامات ٨٠-٨١ للسنهوري، ونظرية العقد ٧١ لمحبي الدين إسماعيل.
- (٦٨) بين الشريعة الإسلامية والقانون الروماني ١٦٠-١٦١
- (٦٩) مجموع الفتاوي ٧٣/٢٨
- (٧٠) المحلي ٤٣٧/٨
- (٧١) انظر: الأم ٣٦/٥
- (٧٢) المحلي ٣٠٣/١٠
- (٧٣) انظر: بدائع الصنائع ١٨٦/٤، الفروق ١٤١/١، المغني ٦٧/١٠
- (٧٤) للفروق ١٤١/١
- (٧٥) المغني ٦٧/١٠
- (٧٦) مجموع الفتاوي ٧٩/٢٠
- (٧٧) انظر: أصول الفقه الإسلامي ٢٣٧
- (٧٨) الموافقات ٢٣١/٢
- (٧٩) نظرية العقد ١٧١
- (٨٠) مجموع الفتاوي ٤٦/٢٩ وانظر ٢٠٩/٣٠
- (٨١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ٣٤٧/١
- (٨٢) القوانين الفقهية ٢٦٣
- (٨٣) المحلي ١٦/٩
- (٨٤) الموافقات ١٣٢/٢
- (٨٥) الحديث أورده البيهقي في معرفة السنن والآثار ٤٨٢/١٣
- (٨٦) انظر: معرفة السنن والآثار ٤٨٢/١٣
- (٨٧) المبسوط ١٥٣/٢٠
- (٨٨) سنن البيهقي الكبرى ٢٠١٠/١٠
- (٨٩) الأحكام السلطانية ٢٥٣
- (٩٠) انظر: مجلة البحوث الإسلامية ١٤٨ العدد العاشر سنة ١٤٠٤هـ

- (٩١) المبسوط ٧٥/١٥
- (٩٢) الأشباه والنظائر ٢٠١
- (٩٣) انظر: الموافقات ٤/١٨٤ ، الفروق ١/٦٢ ، إرشاد الفحول ٦ ، قواعد الأحكام ١٠٥/٢ ، التعريفات: ١٣١
- (٩٤) انظر: مجموع الفتاوي ١٩/٣٤٨-٣٤٩ ، ٣١/٣٩-٤٠ وانظر: تفسير القرطبي ٢٠٣٠/٣
- (٩٥) أحكام المعاملات الشرعية ٢٠٩
- (٩٦) الحديث صحيح أخرجه البخاري - كتاب الإجارة - باب أجر السمسرة وأبو داود في كتاب الأقضية - باب في الصلح.
- (٩٧) فتح الباري ٥/٣٨٢
- (٩٨) الالتزامات ٢٠٨
- (٩٩) الحديث صحيح متفق عليه فقد أخرجه البخاري في كتاب الشروط - باب المكاتب، ومسلم من كتاب العتق - باب الولاء لمن اعتق.
- (١٠٠) انظر: المجموع ٥٥/٣٨٨ ، وانظر: نهاية المحتاج ١٧/٢٥٥
- (١٠١) انظر: لسان العرب، المصباح المنير، الوسيط كله في مادة: (ص.ل.ح)
- (١٠٢) انظر: اللباب في شرح الكتاب ١/٢١٥، وانظر: كشف القناع ١٠/٣٩٩، درر الحكام ١٠/٣٤٠ ، مطالب أولي النهي ٩/٢٤
- (١٠٣) الحديث أخرجه أبو داود، والترمذي وقال: حسن صحيح وأخرجه الحاكم في المستدرك برقم ٢٣٠٩، وأخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية أبي هريرة، قال شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن.
- (١٠٤) تحفة المحتاج في شرح المنهاج ٢٠/٤٦٥

(١٠٥) الحديث صحيح متفق عليه، أخرجه البخاري - كتاب الصلح - باب إذا اصطلحوا علي صلح جور...، ومسلم - كتاب الحدود - من اعترف علي نفسه بالزنا.

(١٠٦) انظر: تكملة حاشية رد المحتار ٣٤٧/٢

(١٠٧) انظر: السابق ٣٧٨/٢

(١٠٨) انظر: لسان العرب، والقاموس، الوسيط كله في مادة (ح.ك.م)

(١٠٩) انظر: أنيس الفقهاء ٢٢٨/١ ، التعريفات ٢٢٦/١

(١١٠) سنن البيهقي ١٧٣/٢

(١١١) انظر: أسني المطالب ٣٣٦/١٥

(١١٢) انظر: التشريع الجنائي في الإسلام ٢٧١/٢

(١١٣) الحديث صحيح متفق عليه أخرجه البخاري - كتاب الشهادات - باب من أقام البينة بعد اليمين، ومسلم - كتاب الأقضية - باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة.

(١١٤) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ١٥١/٣

(١١٥) انظر: شرح معاني الآثار ١٥٥/٤

(١١٦) عمدة القارئ شرح صحيح البخاري ٢٧٦/٣٥

(١١٧) انظر: حاشية رد المحتار ٢٥٣/٣

(١١٨) السابق ٤٨٤/٤

(١١٩) انظر: منح الجليل ٤٧٧/١٧

(١٢٠) انظر: لسان العرب، القاموس، الوسيط كله في مادة (ي.م.ن)

(١٢١) التوقيف علي مهمات التعاريف ٧٥١/١ للمناوي، رد المحتار ٤٨٩/١٣

(١٢٢) انظر: لسان العرب، القاموس المحيط، الوسيط كله في مادة (ن.ذ.ر)

(١٢٣) انظر: فيض القدير ٤٠١/٢ ، طرح التثريب ١٨٨/٦

- (١٢٤) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ٢٢٣/٨
- (١٢٥) الحديث صحيح متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب الخصومات، من باب كلام الخصوم بعضهم في بعض، ومسلم - كتاب الأيمان - باب وعيد من اقتطع حق مسلم.
- (١٢٦) الحديث صحيح متفق عليه: أخرجه البخاري - كتاب الأيمان والنذور - باب لا تحلفوا بأبائكم. ومسلم بنفس الكتاب - باب نذب من حلف يميناً.
- (١٢٧) انظر: أحكام القرآن ١١٤/٦.
- (١٢٨) أحكام القرآن ١١٤/٦
- (١٢٩) السابق ١٤٧/٨
- (١٣٠) تفسير القرطبي ٦٦٥٨/١٠
- (١٣١) الحديث أورده المفسرون، ولم أقف عليه في كتب الأحاديث المعتمدة.
- (١٣٢) انظر: تفسير البحر المحيط ٦٨/٣
- (١٣٣) أحكام القرآن ٢٥٦/٣.
- (١٣٤) انظر: حاشية رد المحتار ٤٧٦/٢
- (١٣٥) الحديث صحيح أخرجه البخاري - كتاب الأيمان - باب النذر في الطاعة.
- (١٣٦) شرح ابن بطلال ١٦٣/١١
- (١٣٧) الحديث أخرجه أحمد في مسنده، والترمذي في سننه، وابن حبان في سننه والبيهقي.
- (١٣٨) الحديث أخرجه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وقد جاء في رواية (إن الله لا يصنع بشقاء أختك شيئاً، فلتحج راكبة ولتكفر عن يمينها).
- (١٣٩) الحديث أخرجه أبو داود، والنسائي.
- (١٤٠) الأثر أورده الجصاص في أحكام القرآن ١١٧/٦.
- (١٤١) الحديث صحيح متفق عليه، أخرجه البخاري - كتاب الصوم - باب من مات وعليه صوم، ومسلم في كتاب الصيام - باب قضاء الصيام عند الميت.

• ثبت المصادر والمراجع:

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- أدلة التشريع المتعارضة ووجوه الترجيح، بحث منشور بمجلة كلية الشريعة، جامعة الأزهر.
- ٣- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٤- إعلام الموقعين لابن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣.
- ٥- الأم للشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت د. ت. ط.
- ٦- تفسير الخازن، المسمى لباب التأويل، مع تفسير البغوي، بيروت د. ت. ط. ١.
- ٧- تفسير القرطبي، طبعة دار الشعب، د. ت. ط.
- ٨- تفسير ابن كثير، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة ط ٢، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٩- تلخيص الحبير، لابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الله هاشم اليماني، المدينة المنورة، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ١٠- الثمر الداني، للأزهري، المكتبة الثقافية بيروت، لبنان، د. ط. أو. ت.
- ١١- حاشية قليوبي وعميرة، طبع مكتبة صبيح، ط ٢، د. ت.
- ١٢- الرسالة، للإمام الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الرسالة، د. ت.
- ١٣- سنن الترمذي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٤- سنن ابن ماجه، للقرطبي، دار الفكر، بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، أحمد شاكر، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

- ١٥- سنن النسائي، للنسائي، دار المعرفة، بيروت، ط٥، ١٤٢٠ هـ.
- ١٦- السنن الكبرى، للبيهقي، نشر مجلس دائرة المعارف بحيدر آباد، ط١، ١٣٤٤ هـ.
- ١٧- شرح النووي على صحيح مسلم للنووي، دار إحياء التراث، بيروت، ط٢، ١٣٩٢ هـ.
- ١٨- صحيح البخاري، للبخاري، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ١٩- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج، دار الجيل، بيروت، د.ت. ط.
- ٢٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩ هـ.
- ٢١- لسان العرب، لابن منظور، بيروت، د.ت.
- ٢٢- المحلى، لابن حزم الظاهري، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية.
- ٢٣- مسند الإمام أحمد، طبع المكتب الإسلامي، د.ت.
- ٢٤- معالم التنزيل، للبغوي، تحقيق: عثمان جمعة وسليمان مسلم، طيبة للنشر.
- ٢٥- المغني، لابن قدامة، تحقيق: د. عبد المحسن التركي، د. عبد الفتاح الحلو، دار هجر، ط١.
- ٢٦- الموافقات، للشاطبي، تحقيق دراز، دار الشروق، د.ت.
- ٢٧- الموطأ، للإمام مالك، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٩١، ١٤١٣ هـ.
- ٢٨- نصب الرأية لتخريج أحاديث الهداية، للزيلعي، دار الحديث، مصر، ١٣٥٧ هـ.
- ٢٩- الهداية شرح بداية المبتدي، للمير غناني، د.ت، ط٢